



ندوة صحافية

تحدث فيها جلالة الملك الحسن الثاني بالرباط

عن الخلاف المغربي — الإسباني بشأن الصحراء المغربية المحتلة

أيها السيدات والسادة :

أشكركم بادیء ذي بدء على حضوركم بهذا العدد الكثير، وإني لوائق من أن الذي يحدوكم إلى ذلك بصورة أساسية هو الرغبة في الإطلاع بصورة أفضل على التصريحات التي سأقدمها لكم والتي ستفسرونها التفسير الذي سترونه مناسباً لأخلاقياتكم وفلسفتكم في الحياة وحسب ما تتطلعون إليه من مهنتكم الصحفية.

لقد مر وقت ليس بالقصير لم يتسن لنا أن نتقابل، فمنذ سنة 1972 وقعت أحداث كثيرة، وعرف العالم عدداً كبيراً من المشاكل والصعوبات ومجموعة من الأزمات، سواء على الصعيد المالي أو على صعيد الطاقة، وأدى ذلك إلى اختلال عميق على الصعيد الإنساني.

وأثناء كل هذه المراحل من التاريخ حاول المغرب حسب وسائله وفي نطاق إمكانياته أن يلعب الدور الذي ينبغي له القيام به بدون أنانية وبدون افتخار، ولكن بطموح مطابق ليس فقط لماضيه وتقاليده، بل يطابق كذلك التطلعات والقدرات التي يريد أن تطبع سياسته ووجوده سواء على الصعيد الإقليمي أو على الصعيد الدولي.

لأشك أنكم تنتظرون جميعاً أن أتطرق إلى المشكل الذي يشغلنا جميعاً، وها أنذا سأتطرق إليه في بادیء الأمر تاركاً لكم بعد ذلك مهمة طرح الأسئلة حول قضايا أخرى.

الاختيار والواقع

عندما طلب المغرب رسمياً سنة 1964 من إسبانيا إثارة مشكل الصحراء أمام المحافل الدولية انطلقنا من واقعين أساسيين.

الأول : إلزام إسبانيا بفتح الملف الذي كانت تعتبره دائماً كقضية داخلية.

الثاني : هو هل نضع السؤال على الطريقة المكيافيلية ؟ أو في عمقه ؟ وبالبساطة في الشكل كما وضعه الجنرال دو كوكول على الجزائريين، «هل تريدون أن تبقىوا فرنسيين أو تريدون الإستقلال ؟»، وتلك في نيتنا هي الطريقة التي نريد أن نتناول بها المشكل بطرح السؤال التافه لسكان الصحراء «هل تريدون أن تبقىوا مستعمرين أو تريدون العودة إلى المغرب» ولم يكن في نيتنا أبداً أن نترك لهم الخيار في الانتساب إلى دولة من الدول الأخرى.

فبالنسبة لهم كان الاختيار بين هذه الوضعية القانونية أو تلك وليس بين هذا البلد أو ذاك، وقد بدأت وتواصلت المسطرة في الأمم المتحدة مع المراحل التي تعرفونها ومع التحفظات التي أبدتها كل سنة وزراؤنا في الشؤون الخارجية إلى غاية ذلك اليوم الذي أدرجت فيه إسبانيا عنصر «الأطراف المعنية» أو «التي يهمها الأمر» فنحن نعتبر أن العالم أجمع يمكنه أن يكون معنياً، وعلى كل حال فقد كنا معنيين بحرب الفيتنام فلماذا نمنع الأفارقة أو على النقيض من ذلك لماذا نمنع مثلاً فرنسا التي كانت بدأت بتصفية الإستعمار ولماذا نمنع كندا ولماذا نمنع بريطانيا من أن تكون كلها معنية ؟ !



ففي هذا الميدان فإن التعلق بالأمر كان من الزاوية الفلسفية لهذه الكلمة وليس في حدود المصالح والمطامع.

تضحيات المغرب

وأثناء مؤتمر نواذيبو الذي حضره أصحاب الفخامة رئيس الجمهورية الجزائرية السيد الهواري بومدين ورئيس الجمهورية الإسلامية الموريطانية السيد المختار ولد دادة، كان البلاغ بسيطاً وواضحاً جداً حيث أشار إلى تصفية الإستعمار والتحرير، وكان من الطبيعي أن تكون الدول الثلاث المحيطة بالصحراء الدول الأولى بتقديم العون والمساعدة لسكانها للتخلص من ربة الإستعمار، إلا أن الأمور لم تتطور بهذا الشكل، ومع كامل الأسف فإن هذه الإستشارة للدول الثلاث حول تصفية الإستعمار بدأت تخلق عند جيراننا الموريطانيين شعوراً بالمطالبة، وابتداء من هذه اللحظة بدأنا نترث ودعوت لعقد مؤتمر أكدير الذي حرصت فيه أن أكون صريحاً مع صديقي الهواري بومدين، والمختار بن دادة — لأنني أحترمهما وأحبهما وأقدرهما — فقلت لهما :

«لقد تحملت كثيراً لتحسين علاقاتنا معكما، وإذا كانت هناك دولة إفريقية قدمت تضحيات كثيرة من أجل تحسين علاقاتها مع الجزائر وموريطانيا فهي المغرب، وإني لذلك لا أريد أن تذهب هذه الجهود سدى وأن يتحطم كل ذلك بسبب قضية الصحراء، ولذلك فسوف نسترجع حريتنا في العمل فيما يخص تحرير هذه المنطقة».

وكانت النتيجة أن تلقى مندوبنا لدى الأمم المتحدة في تلك السنة نفسها الأمر القاطع بالإمساك عن التصويت التعلق بقرار تقرير المصير، وذلك لأن الأطراف المعنية بالنسبة لي لم تعد معنية إيديولوجيا غير أن ذلك أظهر بشكل خفي ثم بوضوح أن الأمر لم يعد يتعلق بالتحرير أو تصفية الاستعمار ولكنه أصبح مسألة مطالبة.

وخلاصة القول فإن ما ذكر يرجع إلى التاريخ، إذن ماذا سنفعل ؟ ليس هناك ستة وثلاثون حلا : هناك الحوار ثم الحوار وداثماً الحوار، وهناك ما ليس بالحوار.

نطرح القضية أمام محكمة لاهاي

وأقول لكم بمنتهى الصراحة أنني أعرف بما فيه الكفاية وأحس بما فيه الكفاية مشاعر الشعب المغربي لكي أخطر بإيقاد النار بمطلق شرارة، لأنه في هذه الحالة لا يتعلق الأمر بتحليلات رجل السياسة ولا بافتراضات، لا إنها عمليات جنس النبض اليومية التي أباشرها مع شعبي ويكفي أن أجس نبضي لكي أعرف نبض شعبي لأننا في هذا الميدان كلنا رجل واحد.

في هذه الحالة سيكون الأمر خطيراً جداً، وليس فيه أية رجعة إذا ما وضعت النار في البارود لأنه في هذه الحالة سيسير 16 مليوناً نحو حرب بين الأخوة مسرورين بالذهاب إلى ساحة القتال ومتأكدين من النصر. وإذا ما تمكنا من أن نصل إلى نفس النتيجة بتوفيرنا الأنفس البشرية وبمحافظة على صداقة تحمل في طياتها كثيراً من القدرات أكثر من الماضي ومما يعلق في الذاكرة، وإذا ما استطعنا أن نحافظ على هذه الصداقة المغربية الإسبانية من أجل صالح المنطقة ولصالح أوروبا ولصالح أفريقيا ولصالح الحضارة سنكون عندئذ نحن وإسبانيا قد قدمنا خدمة جليلة للجميع، ومن أجل ذلك وفي إطار البحث المتواصل الدؤوب للوصول إلى حل بواسطة المحادثات المباشرة،



قدمت اليوم للأمم المتحدة ومن خلالها لإسبانيا الاقتراح التالي بما أن الحكومة الإسبانية تدعي أن الصحراء لم تكن ملكاً لأي كان، كما تدعي بأن الصحراء كانت أرضاً مواتاً أو تركة لا وارث لها كما تدعي بأنه لم تكن في الصحراء سلطة ولا إدارة قائمة، فإن المغرب يقول عكس ذلك، لذا فإننا نطلب تحكيم محكمة العدل الدولية في لاهاي التي ستقول كلمة الفصل.

إن هذه المحكمة تعتبر هيئة تابعة مباشرة للأمم المتحدة وستقول كلمة الفصل بناء على الوثائق والمستندات، وتستطيع آنذاك تنوير منظمة الأمم المتحدة قصد توجيه المغرب وإسبانيا إلى السبيل الواجب اتباعه.

وإذا وجدت محكمة العدل الدولية فعلاً بأن الصحراء لم تكن ملكاً لأي كان وأنها كانت أرضاً مواتاً ليست لأحد ولا وارث له فسأقبل الإستفتاء حتى مع عشر دول مجاورة إذا أرادت ذلك.

الجزائر... والاختيار

لكن إذا صرخت محكمة العدل بأن المغرب له رسوم الملكية القانونية فسأطلب إذ ذاك من منظمة الأمم المتحدة أن تقترح علينا وعلى إسبانيا أن تتفاوض مباشرة، خاصة وأن منظمة الأمم المتحدة ستكون سعيدة بالتخلص هي الأخرى من ملف هذا المشكل ولأننا نعلم أن لاشيء يعادل قيمة المفاوضات المباشرة بشأن مشاكل كهذه.

وإنني أتعهد كثيراً على حكمة جميع أعضاء منظمة الأمم المتحدة وعلى رأسها من جهة الأمين العام السيد فالدهايم الذي برهن حقيقة طوال فترة عمله على العزيمة التي تحميه من أجل تسوية المشاكل بواسطة الحوار وبنفس القدر اعتمد من جهة أخرى على رئيس الدورة المقبلة وهو من بلدان المغرب أي السيد عبد العزيز بوتفليقة وزير الشؤون الخارجية في الحكومة الجزائرية الذي يريد قبل غيره أن يجنب بلاده الإختيار بين ضرورة تأييد موريطانيا وبين ضرورة مساندة المغرب، وأنه وضع تواجهه كذلك كثير من الدول العربية والإفريقية والدول الأوروبية للسوق المشتركة والدول الكبرى، فلتحلنا على محكمة العدل الدولية.

الطرفان المعنيان : المغرب وإسبانيا

بل إنني أذهب إلى أبعد من ذلك فأقول : لكي تعرض القضية أمام محكمة العدل الدولية يجب أن تقبل إسبانيا بذلك مسبقاً، لكن حتى ولو رفضت إسبانيا فإن لمنظمة الأمم المتحدة الحق في أن تطلب استشارة لدى محكمة العدل الدولية، وفي هذه الحالة يوجد طريقان : فإما أن نتقدم معاً المغرب وإسبانيا بطلب مشترك لأننا نقبله، وإما أن يطلب المغرب من الأمم المتحدة أن تنظر في القضية وتستوضح الأمر من جميع جوانبه وتسترشد بإرشادات محكمة العدل الدولية، وإذا تم ذلك واتضح أنه ليس هناك طرف معني آخر سوى المغرب وإسبانيا، في هذه الحالة سنبدأ الحوار مع إسبانيا بالدرجة الأولى ثم بعد ذلك مع أصدقائنا الموريطانيين لأننا في جميع الحالات سنكون بلدين متجاورين.

الحوار مع جيراننا

وعندما نصبح جيراناً مباشرين يكون من الطبيعي أن نباشر الحوار مع أصدقائنا الموريطانيين حتى تتمكن من معرفة ماهية علاقاتنا وكيف ستكون حدودنا ما هو النظام الجديد الذي ستقوم عليه علاقاتنا لأنه في الوقت الذي لن تبقى هنالك تلك المنطقة التي (ليست لأي كان)، ستمكن من التطلع إلى صفاء أقوى كما تتمكن



من الإبتعاد عن الأنانية والمشاركة معاً من أجل استثمار كل هذه المنطقة التي لا يمكن استثمارها بشكل صالح إلا بواسطة الأفارقة وذلك عندما تتم تسوية كل مشكل يتعلق بالسيادة والحساسيات.

ولا أعتقد إذن أنه في حالة عرض ملف كهذا المشكل على منظمة الأمم المتحدة كما لا أعتقد أن إبداء نيتنا بهذه الكيفية خاصة وأنها نية قائمة على السلام والحفاظ على المستقبل، لا أعتقد أننا سنتلقى جواباً بالرفض أو رداً يقوم على التسوية.

لن نغير ثمن الفوسفات...

ويعتقد الكثير أن المغرب مهم جداً بالفوسفات الموجود في تلك المنطقة، وأقول لهم إن المغرب قد بدأ يطالب بتلك المنطقة قبل اكتشاف هذه المادة بوقت طويل حيث أننا تحادثنا لأول مرة عن هذه القضية بالإضافة الى وثائق الاستقلال في سنة 1957 وذلك أثناء حوادث سيدي يفني حينما كان والذي محمد الخامس يوجد في الولايات المتحدة.

وأذكر بأن وزيرنا الحالي للشؤون الخارجية الذي كان آنذاك في ديوان وزير الخارجية كان قد كلف بنقل مذكرة إلى السيد فوستر دالاس أعربنا فيها عن تحفظاتنا الملحة التامة المتعلقة بهذا المشكل وأعتقد أنه لو قامت وزارة الخارجية الأمريكية بالبحث عن هذه المذكرة لوجدتها وعثرت فيها على تحفظاتنا التي أعربنا عنها في سنة 1957 حول وادي الذهب والساقية الحمراء، بل وأكثر من ذلك حينما عثر على الفوسفات هناك أرادت مؤسسات أمريكية كثيرة التهافت على البحث عنه، وقد اتصلنا على الفور بالأمريكيين وأبلغناهم بأنه يجب عليهم أن يلتزموا جانب الحذر حيث أننا أعربنا عن تحفظاتنا، وأعتقد بأن تحفظاتنا كانت قائمة على أسس متينة إلى درجة أن الحكومة الأمريكية قد فرضت على جميع الشركات الحكومية عدم التوجه إلى الصحراء بطريقة مباشرة، لكن الشركات الأوربية هي التي توجهت إلى الصحراء.

... وسواصل تزويد زبنائنا التقليديين

فليس الفوسفات هو الذي يهمننا ذلك أن المغرب له ضمير سيؤنبه إذا ما كسب المال على حساب البلدان غير الميسورة، لذا قررنا عدم إدخال تغيير على ثمن الفوسفات، لكننا قررنا تبني موقف خاص تجاه البلدان غير الميسورة.

وفي هذا الإتجاه سيواصل المغرب تزويد زبنائه التقليديين، لكن عندما يتعلق الأمر ببلدان غير ميسورة لن نطلب سوى أداء نسبة 50 في المئة أداء فورياً، أما بالنسبة للمبالغ المتبقية فتؤدى في أجل يتراوح بين خمس سنوات وعشر سنوات على أساس نسبة فائدة قابلة للنقاش، وإذا أرادت تلك البلدان غير الميسورة بدلا من تسديد قروضها أن نساعدنا في استعمال ما عليها من ديون لإقامة صناعات لتحويل الفوسفات فإن المغرب على استعداد لذلك، إنني لا أريد المضاربة بالأسعار في سوق الفوسفات ولن أزيد أو أنقص من سعر هذه المادة، بل سأساير الأسعار الدولية في الوقت الراهن، أما بالنسبة للبلدان غير الميسورة فلا أريد أن أكون سيء الضمير، وأقول إنني لن أكسب المال على حساب بلدان تعاني من المجاعة مثل بنغلاديش والهند وباكستان وبلدان كثيرة أخرى.



... وسنساعد البلدان الإفريقية

وأفضل من ذلك فإنني أريد أن يقدم المغرب مساعده إلى البلدان الإفريقية، وخاصة منها تلك التي تستعمل الفلاحة ذات النمط الواحد لاستخدام السماد لكي تتمكن من استعمال الفلاحة ذات النمط المتعدد والفلاحة الغنية، تلك الفلاحة التي ستساعدها على خلق سوق داخلية إذا كانت ترغب في التصنيع الصالح، وعليه فإن فوسفات بوكراع يهمني لا بصفة رئيسية، بل يهمني في نطاق إيجاد العمل وتوزيع الثروات وخصوصاً إيجاد ثقة عميقة بيننا وبين جيراننا في المستقبل، ذلك أنني أخشى أن يقوم مثيرو الإضطرابات أو عناصر الفتنة بأن يبعثوا في أفكار أصدقائنا الموريطانيين شكوكاً متى استطاعوا إلى ذلك سبيلاً.

محكوم علينا أن نبقي جيراناً

وأقول لهم على الفور بأنه لم يكن هناك شيء يرغمننا على الاعتراف بموريطانيا أثناء مؤتمر القمة الإسلامي، فنحن محكوم علينا بأن نبقي جيراناً إذ لا يمكننا أن نغير موقع المغرب ولا موقع موريطانيا، كما أنه محكوم علينا أن نعيش إخواناً سواء أحيينا أم كرهنا، ولا أطلب سوى شيء واحد وهو أن نتاح لنا الفرصة في أقرب وقت بأن تكون لنا حدود مشتركة لكي يمتحنوا كلمة المغرب والتزاماته.

المغرب لا يتراجع عن التزاماته

أعتقد أن بعضهم يعتزم أن يطرح عليّ سؤالاً يتعلق بالتزاماتي وعلاقاتي مع البلدان التي قد تساندني أو قد لا تساندني، فالمغرب لا يتراجع أبداً عن التزاماته ويمكن له أن يغير علاقته لكنه لا يتراجع عن التزاماته أبداً، فهذه أخلاق وفضيلة نحرص عليها.

والواقع أن هناك قضايا كثيرة تطرح ويمكن لي أن أتحدث عنها بإسهاب، وربما بشكل ممل بالنسبة للعديد منكم من أولئك المهتمين بالمشاكل النوعية الخاصة.

بهذا أنهي هذا العرض حتى أتمكن من إعطائكم أقصى ما يمكن من الإيضاحات من خلال الأسئلة التي ستطرحونها.

وبعد هذا العرض الذي استغرق حوالي عشرين دقيقة، شرع الصحفيون في إلقاء الأسئلة المختلفة على جلالة الملك، وبالنسبة للصحفيين من الأقطار العربية الشقيقة الذين كانوا يطرحون أسئلتهم باللغة العربية، قال لهم جلالة الملك انه من المفيد أن يجيب بالفرنسية ليتمكن العدد الكبير من الصحفيين الأجانب أن يتبعوا، على أن الترجمة العربية للنص الكامل للندوة ستكون بين أيديهم فور الإنتهاء من الندوة.

المنافسة والإتحاد

وكان أول صحفي يلقي السؤال هو مدير جريدة الحياة اللبنانية الذي سأل جلالة الملك :

س — جلالة الملك، طالب زعماء جبهة معارضة لنظام السيد المختار ولد دادا بإقامة وحدة بين المغرب وموريطانيا والسينغال، ما هو رأي جلالتيكم في ذلك.

ج — يجب أن أقول لكم ان الإتحادات لم تعد مجدية سياسياً ولا اقتصادياً ولا إيديولوجياً، وعلى العكس من ذلك فإن المجتمعات الإقليمية ذات الوحدة النقدية والجمركية والتي تتوفر على إنتاج خاص يمنع قيام المنافسة



على صعيد التصنيع والنمو، مثل هذه التجمعات تستجيب أكثر لرغبات ومتطلبات القرن العشرين.
حقاً، إنه لمن الأكيد أن مجتمعاً يمتد من طنجة إلى السينغال سيشكل على الصعيد الإقتصادي والبشري
وعلى صعيد الإمكانيات السمكية والمعدنية ثروة لا حدود لها، ولن أتحدث عن الجانب البشري ولا عن الثروات
البشرية والعرقية، لكنني أعتقد أن الاتحادات هي مصدر للإحتكاكات أكثر منها مصدراً للتقارب.

لا يمكن أن نقبر القضية في لاهاي

س — جلالة الملك، لقد قررتم جلالتم أن تلجأوا إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي لكن المداوالات
قد تدوم طويلاً (سؤال من التلفزة الألمانية).

ج — معنى ذلك أنه عندما نتوجه إلى لاهاي نتفق معاً عما إذا كنا نريد أن نقبر القضية أو لا نريد،
وهذه القضية لا يمكن أن نقبرها نحن ولا إسبانيا ولا القارة الإفريقية، وسأعطيك مثالا على ذلك، وهو قضية
اختطاف ابن بلة ورفاقه في الطائرة، لم يكن من صالح فرنسا ولا من صالح المغرب أن تتم إدانة أحدهما، لقد
عرضت القضية على أنظار محكمة العدل لكي يمكن تخطي المشكلة وترك الجزائر تسير نحو مصيرها مع فرنسا
وترك المغرب يسير نحو مصيره مع فرنسا، ولكن في حالة مثل هذه فإن من مصلحة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي
أن تفصل محكمة العدل الدولية في القضية لأن الأمر لا يتعلق بنزاع عادي ولكن يتعلق بقضية تصفية الإستعمار.

س — جلالة الملك هل تفكرون في عرض قضية الصحراء أمام رؤساء الدول العربية الذين سيجمعون
في الرباط في الشهر المقبل وهل تتوون كذلك طلب مساعدة عسكرية في حالة المواجهة مع إسبانيا ؟ (سؤال
من مندوب وكالة الأنباء العراقية).

جواب : لا أنوي تسجيل مشكل الصحراء رسمياً في جدول أعمال مؤتمر القمة العربي، إن هذه المشكلة
ستثار بصفة أكيدة، ولكن لا أريد أن تكون إثارة هذا المشكل تضايق عدداً من ضيوفنا لأنهم بطبيعة الحال
سيكونون ضيوف المغرب ورغم هذا فإننا نعلم أيضاً أن جامعة الدول العربية تتوفر على جهاز نوعي لحل الخلافات
القانونية، إن هذه المنظمة هي بالذات التي حاولت حل مشكلة اليمن بين المملكة العربية السعودية والجمهورية
العربية المتحدة، ونحن الذين كنا في تلك الآونة المدافعين عن المملكة العربية السعودية، ويمكننا أن نعرض على
الجامعة العربية مشكل الصحراء ونطلب من المملكة العربية السعودية أن تكون المدافع عنا والمزكية للنفاء، وأنا
لا أستبعد شيئاً والحالة أننا نحن المغاربة لن نرفع المشكلة ضمن جدول أعمال المؤتمر مجاملة، ويبقى أن يكون
بإمكان بلد آخر إذا أراد أن يطرح المشكل دون أن نعارض في ذلك.

أما فيما يخص السؤال الثاني فكما سبق لي أن قلت أننا نأمل أن لا يصل بنا الأمر مع أصدقائنا الإسبانين
إلى المواجهة ولكن إذا وقع ذلك وكان ضرورياً أن يقع فلا أملك إلا أن أقول لكم بأن المغرب يمكنه أن يعتمد
على الدول العربية وعلى التضامن الفعلي من الخليج إلى المحيط، ليس ذلك التضامن بالكلام فقط بل بالتضامن
الفعلي وأعتقد أننا سنرى لأول مرة أكثر من عشرين علماً وطنياً في خط واحد من خطوط القتال ولكنني أتمنى
صادقاً أن لا يصل الأمر إلى هذه الدرجة.



الوحدة الوطنية متوفرة دائماً

س — جلالة الملك إن الحملة التي قمم بها شخصياً وحكومتم أيضاً من أجل استرجاع الصحراء يبدو بادئ ذي بدء أنها أدت إلى نوع من الإجماع الوطني حول شخصكم، فهل تنوون الاستفادة من هذا الإجماع لتحقيق انفتاح سياسي قد يؤدي إلى تشكيل حكومة للوحدة الوطنية، وانطلاقاً من ذلك إجراء انتخابات في المستقبل وتكوين برلمان فهل في ذلك نوع من التوقيت لتحقيق الإنفتاح.

ج — أيها السيد موريك، كنت أعلم أن سؤالاً في هذه الواجهة والعمق سي طرح من طرفكم، إنه وجيه لأنه مستمد من عملية سياسية بيولوجية اتبعت لحد الآن وسترون أنني أقيم فرقاً كبيراً بين الإتحاد الوطني والوحدة الوطنية، إن الوحدة الوطنية في هذه البلاد والحمد لله لم تنعدم أبداً، وهذا ما جعلها تبقى كما هي طيلة ثلاثة عشر قرناً هذه الوحدة الوطنية يجب أن تتجسم، أنا لا أريد أن يقال إن هذه الوحدة الوطنية لا تتجسم إلا خلال عوارض التاريخ، إن هذا التجسيم يجب أن يكون متواصلاً أو على الأقل أن يكون له إيقاع أكثر سرعة وأكثر احتمالاً، ولهذا فمنطقياً وسياسياً وقانونياً لا ينبغي أن يقف الإنفتاح عند هذا الحد، لا ينبغي أن يقف عند هذا الحد لأنه يجب وجوباً مطلقاً أن يدير هذا البلد شؤونه بنفسه وأن يتلقن كيف يحكم نفسه والحالة أننا لا يمكن أن نحكم أنفسنا وحدنا وبين ليلة وأخرى.

البرلمان سنة 1975

إن أجيالنا الشابة التي سيكون عليها أن تقوم يومياً بمواجهة المشاكل ذات الأهمية القصوى عليها من الآن أن تتعلم القيام بالمسؤولية سواء على مستوى التقرير، أو على مستوى التأمل، وهذا لا يمكن أن يتم إلا عبر هيئات منتخبة ولكن هذه الهيئات المنتخبة تستوجب أيضاً شرطاً وهو أن يكون تمثيلها حقيقياً للذين انتخبوها ولهذا فإن كل مشروعية لا يمكن أن تكون صالحة إلا في حدود الحكم الديمقراطي وبذلك تكون حقيقية في حين أن هناك مشروعية، وأريد التمثيل الحقيقي، وإني أعتقد أنه في أكتوبر من 1975 نستطيع أن نفتح جزءاً كان ينقص الثالث وأقصد به جزء البرلمان وأمل أن يكون المغرب في أكتوبر 1975 متوفراً على برلمان ناضج واع أصيل لأن التمثيل الحقيقي مع المشروعية تسهّلان القيام بالمهمة الملقاة علينا جميعاً وخاصة في القرن العشرين.

قال لي بومدين : لا مطعم للجزائر في الصحراء

س — صاحب الجلالة أود أن أعرف هل أنتم مرتاحون لموقف جيرانكم العرب وبصفة خاصة موقف الحكومة الجزائرية ؟

ج — أجل، إنني مرتاح ما دامت الجزائر لا تطالب بما هو ملك للمغرب.

لقد أعلنت الحكومة الجزائرية رسمياً ذلك كما صرح لي به الرئيس هواري بومدين، إنه رجل برهن حتى الآن على أنه احترم التزاماته دائماً، وقد قال لي ان الجزائر ليس لها أي مطعم في الصحراء بل أكثر من ذلك طلب مني أن أخبره مسبقاً قبل 48 ساعة في حالة وقوع حادث عسكري — لا قدر الله — حتى يتمكن من الوقوف إلى جانبي. وقد قال كل هذا بالحرف، ولا يسعني إذن إلا أن أكون مرتاحاً.

صاحب الجلالة :

هل يمكن أن يفهم من تصريح جلالتم أن المغرب سيعرض لمشكل الصحراء في آن واحد على محكمة العدل الدولية وأمام الجمعية العامة للأمم المتحدة ؟



وهل يقتضي عرض هذه القضية على محكمة لاهاي أن الطرفين أي إسبانيا والمغرب يتفقان على طرح هذه المسألة في الجمعية الأهمية العامة، فما هو مطلب المغرب بالضبط ؟ (سؤال مندوب جريدة الأهرام).

ج — أعتقد أنني أجبت على هذا السؤال، ذلك أن المغرب الذي التجأ إلى المحافل الدولية أخلص دائماً لالتزاماته، فقد حاول المغرب دائماً منح أقصى ما يمكن من السند إلى الأمم المتحدة في عملها اعتباراً منه أن الأمم المتحدة تشكل ضماناً وأمناً للأمم السائرة في طريق النمو، والآن لا ينبغي أن يقال للأمم المتحدة بين عشية وضحاها أن هذه القضية لا تمها.

لكن لنقل بكل بساطة أن الأمر يتعلق بقضية تم الأمم المتحدة، غير أنه قبل أن تمها فإننا نطلب منها أن تمحصها وتنظر إليها من زاويتها الحقيقية. وهذا هو السبب الذي يحملنا على عرض القضية على الأمم المتحدة وسنقول لها بكل بساطة انه بدلاً من طرح المشكل أمام اللجنة الرابعة وقبل أن تخرج هذه اللجنة أو الجمعية العامة بتوصية ما ينبغي الإلتجاء إلى الهيئة القانونية، ألا وهي محكمة العدل الدولية التي ستقول بكلمة الفصل التي لا مرأ فيها، بحيث أننا لن نسحب القضية.

يمكن أن نستخلص أمرين اثنين من الطريقة التي وضعتم بها سؤالكم : فإما أن تقبل إسبانيا وإذا ذاك سنيء الملف معاً وكذا الطلب والمسطرة، وإما أن ترفض إسبانيا، وعند ذلك فإن المغرب ليس هو الذي سيرفض القضية لأنه لا يمكن له أن يعرضها بمفرده، بل سيلتمس من منظمة الأمم المتحدة أن تطلب استشارة هيأتها المختصة.

ومهما يكن من أمر سنطلب تدخل محكمة العدل الدولية التي ستقول الكلمة الفصل، فإذا كانت الصحراء أرضاً موأناً أو لا وارث لها فإن الإستفتاء يفرض نفسه، لكن إذا فصلت محكمة العدل الدولية وأثبتت وثائق الملكية فلن يكون هناك استفتاء ولن تبقى هناك توصيات للأمم المتحدة سوى توصية المغرب وإسبانيا بتسوية مشكلهما مباشرة عن طريق التفاوض.

طبيعة العلاقات مع إسبانيا

جلالة الملك، لقد كشفتم عن أنكم تقدمتم باقتراحات إلى الجنرال فرانكو بخصوص مستقبل الصحراء المغربية متى تمت تصفية الإستعمار واندججت الصحراء في الوطن الأم سيتعاون المغرب مع إسبانيا على الصعيد الإقتصادي والعسكري، فهل هذه الإقتراحات مازالت صالحة منذ خطابكم ومنذ محادثات مدريد ؟ (سؤال من مندوب جريدة لوماتان).

ج — لقد سبق لي القول ان التزامات المغرب ستبقى كما هي، ولكن من المؤكد وبدون حكم مسبق على القرار الذي ستتخذه محكمة العدل الدولية فإن الطريقة التي ستجري بها المناقشات بين إسبانيا وبيننا على الصعيد المسطرة والإدارة التي ستعرف عنها تجاهنا، ستؤثر جداً على طبيعة وعمق العلاقات التي ستربطنا معها، فإذا شعرنا بأن هناك إرادة دائمة وصريحة من طرف إسبانيا من أجل الحوار مع المغرب، فإن مقترحاتي يوم الثامن يوليوز ستبقى مستمرة بنصها الكامل.

ومن الأكيد أنه إذا استعدنا صحراءنا بعد مواجهة مسلحة ومرهقة وطويلة مع إسبانيا فإنني سأكون آنذاك حراً في مراجعة موقعي ليس مع إسبانيا فقط، وأقول هذا بصفة خاصة أمام أصدقائي، الصحفيين الألمان... إنني حريص على أن تحترم المصالح الألمانية التي استثمرت في الصحراء لأنه بالنسبة لي ليس هناك فقط المصالح



الإسبانية بل مصالح كل المجموعات المالية التي استثمرت في الصحراء وفي الفوسفات، ولا أجد أفضل دليل على ذلك من الطريقة التي توصلنا بها إلى حل خلافاتنا ومشاكلنا مع الحكومة الفرنسية، وكان ذلك بكامل الإحترام لإلزاماتنا واحترام الملكية، والإستثمارات، وأفضل من ذلك فإذا ما احترمت السيادة المغربية على هذه الأراضي وأنا على يقين من أنها ستحترم — فإن هذه الإستثمارات التي وظفت ستدخل في إطار قانون الإستثمارات، وقانون الإستثمارات في بلادنا الذي هو في متناول الجميع من طبيعته أن يضمن جميع المصالح وجميع الإستثمارات لجميع الدول التي أنفقت بعض المال في هذه المنطقة.

المشكل الإنساني أولاً

س — صاحب الجلالة، في الوقت الذي يكرس فيه المغرب جهوده بطريقة ممتازة وينطلق في الميدان الإقتصادي بصفة عامة فهل ترون أن انضمام الصحراء إلى ترابكم الوطني بكل ما يحمله وكل ما يستوجب القيام به من عمل قد يفرض على بلادكم تحمل أخطار قد تؤثر على الإقتصاد المغربي ؟

ج — إن ذلك لا يحمل أخطاراً بالنسبة للإقتصاد المغربي، ولكنه قد يثير لنا مشاكل عديدة. ففي البداية إسكان ثلثي هؤلاء السكان وذلك بتركيزهم وإعطائهم نشاطات صالحة وذات مردود. ويجب تعويدهم شيئاً فشيئاً، وأقول شيئاً فشيئاً لا دفعة واحدة لكي يعيشوا مثل حياة مواطنهم هنا وذلك بصورة كاملة، ولا يمكنني أن أقوم على الفور بتنفيذ جميع الإصلاحات سواء كانت قضائية أو عقارية أو من نوع آخر بين عشية وضحاها حيث أن هؤلاء السكان عاداتهم وقيمهم وتقاليدهم ولا أريد أن يكون لديهم الشعور بأنهم عوقبوا لكونهم عادوا إلى حظيرة الوطن الأم.

وهذه إحدى الحالات التي ينبغي على الملكية أن تقوم فيها بعمل مفيد يقوم على التجربة المنظمة والفكر العلمي كما يقول الكثير من المؤرخين، وأعتقد أن المشاكل التي ستكون أمامنا ستكون ذات طابع إنساني كمشكلة التكيف أكثر منها اقتصادية.

طرح مشكل سبتة ومليلية

سؤال — صاحب الجلالة ، يبدو أن اهتمامكم بحالة سبتة ومليلية أقل بكثير من اهتمامكم بالصحراء، فهل بإمكان جلالتيكم أن تشرحوا سبب تفاوت الإهتمام وهل تعتزمون عرض هذا المشكل على محكمة العدل الدولية ؟

ج — أقول إن الرسائل التي وجهتها إلى جميع رؤساء دول الحكومات بواسطة مبعوثي جلالتي — وإنني آسف لعدم نشر هذه الرسائل — أقول إن مشكل سبتة ومليلية طرح، إنه مطروح لسببين : أولهما أنه من حقنا إثارة هذا المشكل، وثانيهما أنه لا ينبغي تجنيد الأصدقاء مرتين، فبتجنيدهم مرة واحدة فضلت طرح المشكل برمته ذلك أن اتخاذ المواقف شيء والتوقيت فيما يخص تسوية الخلافات شيء آخر، وسيحين الوقت الذي ستحدث فيه علانية عن سبتة ومليلية، وفي الوقت الراهن فإن المشكل مطروح رسمياً لدى جميع رؤساء الدول الذين اتصلنا بهم.



فلسطين والصحراء

س — صاحب الجلالة :

هناك قضيتان عربيتان مهمتان أمام منظمة الأمم المتحدة : قضية فلسطين وهي اعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية وفي الوقت نفسه هناك قضيتا التي ليست قضيتكم وحدكم ألا وهي قضية الصحراء، ألا تخشون أن إدراج القضيتين معاً يوزع الجهود العربية ويحول بالتالي دون بلوغ الهدف المنشود ؟

ج — لا أعتقد أن مشكل الصحراء ومشكل فلسطين إذا ما طرحا معاً سيكون من شأنهما تشتيت جهود الدول العربية أو تقليل أهميتها لأن المشكلتين مختلفتان تماماً.

فبالنسبة للصحراء فإن المشكل المطروح له صبغة جغرافية ذلك أن الأمر لا يتعلق بطرد أحد لإحلال آخر في مكانه كما أن الأمر لا يتعلق بخلق شيء من لا شيء أو سلب ذي حق حقه لإعطائه للغير بل كل ما هناك هو رفع علم مغربي مكان العلم الإسباني على البنايات الإدارية، وهناك يعتبر المشكل بسيطاً ولا يشكل أي عبثة للجهود.

أما المشكل الفلسطيني فهو مشكل قائم بذاته، وإني فلسطيني بقلبي وأكاد أقول : أيتها الملائكة ساعدوني ولكن لا تساعدوني جميعاً في آن واحد. فهناك الكثير من الدول العربية ترغب كل واحدة منها أن تساعد الفلسطينيين بصورة مباشرة، وأنا لو كنت فلسطينياً فعلاً وكنت معنياً مثلهم سواء بالقرعة أو الإختيار لاخترت ثلاثة أو أربعة بلدان فقط وأعطيها تفويضاً بصفة استثنائية أو دائمة وشاملة لتابعة قضيتي أمام المحافل الدولية وأمام التجمعات الإقليمية، وأن الأمر يعود إليهم في اختيار المدافعين عنهم ويتمكنوا من تفويضها عن طريق الجامعة العربية، وأتأكد فإن جميع ملائكة الجنة لن يساعدوهم في آن واحد بل سيقوم البعض منهم بهذه المساعدة.

وان اختيار اثنين أو ثلاثة من الأنصار يعملون بواقعية وتجرد هو في نظري أضمن طريق وأسرع لتجسيم القضية حيث ان المشكل الفلسطيني وجوانبه وأبعاده معروفة الآن، بل وأكثر من ذلك فإن عزيمة الشعب الفلسطيني على الصعيد التاريخي معروفة أيضاً، والجميع يعرف الآن أنه بدون حل هذا المشكل لا يمكن تسوية أزمة الشرق الأوسط، فكيف يمكن تسويته ؟ وما هي المرحلة التي يمر بها ؟ إني أرى أن مبدأ الحوار وقد بدأوا بالفعل فتح هذا الحوار مع الإتحاد السوفياتي حيث يجب أن نقول ان كل تسوية يتعين تحقيقها في الشرق الأوسط ينبغي أن تنظر بعين الإعتبار إلى الدولتين الكبيرتين. ولا يمكن تجاهل إحداهما دون الأخرى، إنهم بدأوا الحوار مع الإتحاد السوفياتي ولا يسعني إلا أن أشجعهم على فتح حوار مع الولايات المتحدة إذ أنه لا يمكنهم أن يتجاهلوا، إذن السؤال المطروح هو كيف وبواسطة من وأين ؟ فهذا الأمر يهمهم لكنه في جميع الحالات يجب عليهم أن يفعلوا ذلك.

س — في إطار هدف أكتوبر 1975 الذي حددته هل حددتم هدفاً آخر يتعلق بتأسيس حكومة للوحدة الوطنية ؟

سؤالي الثاني يتعلق بالصحراء وهو في إطار بادرتكم لدى الأمم المتحدة، هل تتوقعون في حالة رفض إسبانيا طلب تحكيم محكمة العدل الدولية أن تطلبوا من الأمم المتحدة أن تجمد الإستفتاء الذي تنوي إسبانيا إجراؤه في السنة المقبلة ؟



ج - سأبدأ بالسؤال الأول : من المؤكد أنه عندما نتحدث عن الانتخابات نتحدث أيضاً عن تحضير الانتخابات والقيام بتقسيم الدوائر الانتخابية وهكذا نحن بصدد تقسيم جديد للمملكة إلى عدد من العمالات الجديدة وعليه فإن التقسيم الانتخابي ستطراً عليه تغييرات.

ونحن أيضاً مضطرون للتحدث عن القانون الانتخابي ومضطرون كذلك للتحدث عن اللوائح الانتخابية، ولكي لا يتعرض كل هذا إلى الانتقاد يتطلب الأمر على الأقل قيام حكومة للوحدة الوطنية خلال الأشهر الستة أو السبعة التي تسبق الانتخابات. ومن الأكيد لكي لا تقع في الزيادة في النسب أو إلى إلقاء المسؤوليات لا تقوم على أي معيار ما دامت الانتخابات لم تتم، وعليه فإن الحكمة والواقعية تفرضان على أولئك السادة رؤساء الأحزاب الوطنية أن يستدعوا للمشاركة في الحكومة في شكل وزراء للدولة بدون وزارة يحضرون كعضو كامل في مجلس الحكومة ومجلس الوزراء، وأن يكون عليهم أن يتبعوا يومياً ليس فقط تسيير القضايا العادية ولكن توجيه السياسة، لأن أية حكومة لا تحضر فقط الانتخابات بل لها مساهمة على الصعيد الدولي وسيكونون أيضاً أعضاء في الحكومة ليلمسوا نوعاً ما كيف يتم كل هذا وتلك أمور طبيعية كانت دائماً أمني، وعندما نتحدث عن الإنفتاح أقصد إلى حد ما مثلاً قاله الصدر الأعظم المقرري أثناء مؤتمر الجزيرة الخضراء عندما لم يفهم أبداً المقصود بالباب المفتوح، فقد كان المؤتمرون مجتمعين والجميع يتكلم عن الباب المفتوح في حين كانت جميع الأبواب مغلقة فالتفت إليهم المقرري قائلاً : لا أرى أي باب مفتوح فلماذا تتكلمون عن الباب المفتوح ذلك لأنه لم يكن يفهم المقصود من ذلك.

وعليه فلن أتكلم عن الإنفتاح ذلك لأن الإنفتاح مستمر عندنا وبعبارة أوضح فلا بد من أنكم لاحظتم أن المعارضة في المغرب تكتسي أشكالا جد خاصة فهي معارضة نوعية، إننا نعمل المعارضة في الصحف لكننا نذهب إلى حفلات الحقيقة عند بعضنا البعض وكذا إلى حفلات الزفاف وتقابل في مؤتمرات مثل المؤتمر التاسع أو الحادي عشر، ولا يمكن أن نطبق نمط الحياة المغربية على النموذج الأوروبي أو النموذج الأمريكي ذلك أن هذه النوعية مثل الدول العتيقة التي قال عنها الجنرال دو كوكول أنه عندما يكون عندنا 300 نوع من الجبن فذلك يعني أننا دولة من نوع خاص ففرنسا هي بلد خاص لا تشبه دولا أخرى.

لتفادي الخطأ

أما فيما يتعلق بالسؤال الثاني فيتعين علينا أن نطلب من الأمم المتحدة قبل أن تنطلق في مسألة الإستفتاء، معرفة ما إذا كانت سترتكب خطأ، وإني منكم في وضع قائمة صحيحة حول الإستفتاءات وبمعنى آخر قائمة الإستفتاءات التي فشلت كلها أو قائمة الإستفتاءات التي نجحت، وحسب الرقم الذي أتوفر عليه والقائمة لم تنته بعد، أعتقد أن الثلث حالف النجاح والثلثين الآخرين كان مآلهما الفشل، ومنظمة الأمم المتحدة لها تجربة ودراية بذلك، ولن تكون لها أية مصلحة في أن تنطلق في مسطرة قصد تحقيق هدف معاكس، ولن تكون لها كذلك أية مصلحة في أن تدخل في أي نزاع سواء مع إسبانيا أو مع المغرب، لكي لا تثير توتراً في المنطقة لأنها لا تريد أن تخلق مشكلاً مثل مشكل قبرص، وعليه فيتعين على محكمة العدل الدولية من جهة أن تقول كلمة الحق.

سنصبح جيراناً، وعلينا أن نتعود على ذلك

س - مولاي، لقد استقبلت جلالكم أخيراً الأستاذ المختار ولد دادة رئيس الجمهورية الإسلامية



الموريطانية، هل كان ممكناً في هذه المناسبة العثور على قاعدة حل وسط فيما يتعلق بمطالب هؤلاء وأولئك في الصحراء؟ وإذا كان عكس ذلك هل لا تتخوف جلالكم من كون بلدين عربيين إسلاميين يطالبان في آن واحد بنفس المنطقة من شأنه أن يخلق وضعية محرجة لجميع الأعضاء الآخرين في جامعة الدول العربية؟

ج — لأجل هذا أجبت منذ قليل على هذا السؤال بشكل آخر، إنني لا أنوي أن أجعل بلدان الجامعة العربية وخاصة أثناء مؤتمر القمة في موقف حرج ينبغي لهم أن يتخذوا موقفاً بالنسبة للبلدين، ولن أطلب منهم أكثر من أن تعكف اللجنة القانونية على هذا المشكل، ذلك أن الأمر بالنسبة لهم لا يتعلق بوجوب تحديد اختيار غير موضوعي، وعندما أطلب إظهار الحق، فهذا يعني الإقدام على اختيار موضوعي وتكوين حكم على أساس الوثائق والمستندات، وعندما قابلت الرئيس المختار ولد دادة وتحدثنا عن آفاق المستقبل أخذت أحاطه بجاري العزيز لأننا سنصبح جيراناً، فألى أي مدى ستكون جيراناً؟ هذا ما أجهله، ولكننا سنصبح جيراناً. ومن هنا ينبغي أن نتعود على ذلك.

العالم كله مع المغرب

وعن سؤال يتعلق بالكيفية التي سيحال عليها النزاع حول الصحراء على المحافل الدولية وعلى محكمة العدل الدولية في لاهاي أجاب جلالة الملك قائلاً :

يمكننا أن نطلب استشارة الأمم المتحدة على شكلين : إما أن نطلب ذلك من الجمعية العامة، وإما من مجلس الأمن، ويمكن لمجلس الأمن الذي هو هيئة مصغرة أن يحيل القضية على محكمة العدل الدولية.

ومهما يكن من أمر وحسب عمليات جس النبض التي أجريتها أو التي توصلت بها فإن العالم كله يدي عطفاً نحو المغرب ذلك أن الناس يقولون «لقد تعلمنا في الكتب الجغرافية أننا لم نر أمة تسمى الصحراء ولذلك فإننا لا نريد أن نحسم هذه القضية خارج المجتمع الدولي، ونحن على استعداد أن نجد معكم حلاً لكي نظل معكم».

وإذا كان هذا يشكل إجماع معظم أعضاء دول الأمم المتحدة وإذا كانت إسبانيا تدرك مصالحها الحقيقية فأني أنتظر من السيد كورتينا أن يتصل هذا المساء بوزير في الشؤون الخارجية ويقول له : «عزيزي، إن ملك المغرب قد مد لنا يد العون فلنأخذها ونذهب إلى لاهاي نحن الاثنين» ذلك هو ما أنتظره حقيقة من الحكومة الإسبانية إذا أرادت أن تفتح على المستقبل وإذا أرادت أن تخرج من ذلك بشرف الحرب دون أن ترجع إلى الوراء ودون أن تخرج قواتها وإدارتها لإجراء الإستفتاء، ودون أن تكون لها جميع هذه المشاكل، ويتعين عليها

أن تستغل الفرصة المتاحة في الوقت المناسب، ذلك أنها عندما تغتنم هذه الفرصة الآن فإنها ستدافع عن مصلحتين الأولى وهي كما قلت سابقاً إنني لن أغير اقتراحاتي وثانيهما أنه إذا عرفت كيف تخرج من ذلك فإنها لن تخسر دم الوجه.

لن أسمع بفتنة الصحراء

س — صاحب الجلالة، تحدثتم كثيراً عن المفاوضات وعن القانون، ولكن في نفس الوقت تشير بعض المعلومات عن تركيز نسبي للوحدات العسكرية المغربية في الحدود الصحراوية، أريد أن أسأل جلالكم أولاً



هل هذه المعلومات صحيحة، وثانياً هل ذلك يعد سياسة المستقبل بالنسبة للمغرب في حالة فشل الإقترح الذي تقدمتم به اليوم.

ج — إن الوحدات المغربية توجد هناك لسببين : الأول إن جميع الوحدات المغربية لها الحق في أن تكون في جميع المناطق المغربية، وللقيادة العليا وحدها أي أنا شخصياً لي الحق في حشد الجنود وحشد الإمكانيات وتحديد المواقع، وإني أرى أن هذا الأمر يتعلق بالسيادة، ولكن يمكن تأويله، ولكم الحق في تأويله.

لكن الوحدات المغربية توجد هناك لسبب آخر، إننا نعلم أن هناك منظمات ممولة من طرف أشخاص نعرف أن نسبة ذكائهم منخفضة جداً، وهم الآن بصدد خلق حركات تطلق على نفسها حركات انفصالية للصحراء مثل الجبهة الانفصالية للصحراء و «موريهوبو» وجبهة تحرير الصحراء، وهذه المنظمات تنسرب وتقيم بالصحراء، وهنا أتساءل هل إسبانيا تعرف ما يجري على صعيد شرطتها بالداخل أو لا تعرف ذلك ؟ وإذا كانت هناك عقليات مكيفلية تريد فتنة الصحراء فإني هنا أقول لن أسمح أبداً بذلك.

الفاقدون لتوازنهم

إني لا أقبل أبداً أن يترك أمر الصحراء يتعفن إلى حد فتنة شمال وجنوب الصحراء، وعليه أفضل أن أكون في أقرب موقع ممكن، وقد طلبت إلى الإسبانيين إما أن ينظموا أمر شرطتهم هناك مادام الأمر يتعلق بأراضي ما زالوا يقيمون بها أو أن يتركوا لي حرية منع الانفصاليين، لأن الأشخاص الذين هم وراء جبهة تحرير الصحراء أعرفهم، لقد كانوا جميعهم وهم أربعة طلبة هنا وأحصى بالذكر منهم الولي الذي كان من أكبر مدبري الإضرابات بكلية الحقوق، لقد تلقى دراسته العليا كلها بالمغرب، ولا يزال والده موظفاً عندنا، إنهم أربعة لا أكثر وليس لهم من الطابع الدولي إلا اشتراكهم مع الفاقدين لتوازنهم العقلي في اختطاف الطائرات واعتقال الرهائن والإستيلاء على السفارات، كل هؤلاء سيجدون شيئاً فشيئاً عملاً لهم في هذه المنطقة، لأنه كما قلت لكم يقع تمويلهم من قبل أشخاص نعرف نسبة ذكائهم المنخفض جداً إلى حدود درجة الصفر، وهنا لا أسمح لنفسني بأن أترك الوضعية تتدهور، وعلي أنا أن أندد بهذا التدهور بحمل قوات الأمم المتحدة على المجيء إلى الصحراء لترابط فيها، وإن الوحدات المغربية موجودة هناك لتكون على استعداد لتقوم بدور الشرطة إذا لم تقم الحكومة الإسبانية بواجبها.

موقف ليبيا

س — صاحب الجلالة، لا أعتقد أن سؤالي هذا له علاقة بسابقه، لكن ما هو التفسير الذي يمكن إعطاؤه لإيفادكم مبعوثين إلى جميع أنحاء العالم باستثناء بلدان قريبة جداً مثل ليبيا ؟

ج — يجب أن أقول إن ليبيا هي البلد الذي بيني وبينه أقل المشاكل في هذا الميدان، لأن الأمر الرئيسي بالنسبة للرئيس الليبي هو انسحاب الإسبانيين وسواء كان الأمر يتعلق بموريطانيا أو بالمغرب فإن المشكل لا يهمه، والجوهر يكمن في خروج الإسبانيين ليكون له بطبيعة الحال نفوذ في المنطقة، ثم إنني أعتقد أنه إذا حضر مؤتمر القمة العربي فسيجري الحديث عن ذلك وآمل أن يحضر.

س — هل يمكن لي أن أعرف يا صاحب الجلالة المشاعر والانطباعات التي تولدت لديكم نتيجة لسقوط الملكية العظيمة ما قبل الأخيرة في إفريقيا ألا وهي إمبراطورية إثيوبيا ؟



ج — أعطيك نفس الجواب الذي سبق أن أعطيته للسيد جان دانييل. والحقيقة أنه عندما تكون ملكية ما ذات طابع تمثيلي حقيقي لعصرها وعندما يكون اتجاهها موازياً لإتجاه شعبها، حتى ولو تقدمت عليه شيئاً ما، فإن هذه الملكية لن تسقط إلا إذا أرادت ذلك، غير أنه عندما يقع أدنى اعوجاج أرى أن هناك ملكيات تنتحر دونما رغبة منها في ذلك.

وأعتقد أن ما وقع في إثيوبيا كان متوقفاً ليس في عهد صاحب الجلالة هيلاسيلاسي ولكن بعد وفاته. وبكل صراحة فإن قلة قليلة من الملوك فقدت عروشها نتيجة لخطأ الآخرين، أما أغليبيهم فقد سقطوا نتيجة أخطائهم.

لا يوجد معتقلون سياسيون

س — جلالة الملك، إن في المغرب معتقلين سياسيين، فهل في هذا الجو الجديد الذي يمتاز بالمطالبة باسترجاع الصحراء الخاضعة للسيطرة الإسبانية تعتقدون اتخاذ إجراء في هذا الصدد مثل إصدار عفو شامل على المعتقلين السياسيين ؟

ج — أريد أن أعرف ماذا نقصد بمعنى معتقلين سياسيين، هنا في المغرب لا يوجد لدينا من الوجهة القانونية معتقلون سياسيون لدينا أشخاص بدأوا في ممارسة السياسة ثم شرعوا في إثارة القلاقل مثل وضع قبلة في مسرح محمد الخامس وأخرى في صحيفة «لوماتان» و «كوكيتل مولوتوف» وأعمال أخرى، فهؤلاء الأشخاص الذين يضرون بالمجتمع مع العلم بأن هذه الأعمال التي قاموا بها هي أعمال إجرامية لم تكن لهم النية فقط بل قاموا بمحاولة يعاقب عليها الشروع في تنفيذ هذه الأعمال.

أما بالنسبة للأشخاص الذين لم نجد أية تهمة ضدهم فأعتقد أن المحاكم أذنت في المدة الأخيرة بتمتع جلهم بالسراح المؤقت كمرحلة أولى، بالإضافة إلى ذلك فإن الحديث عن العفو الشامل يشكل في رأيي كلمة تستعمل كثيراً في قاموس السياسة الفرنسية لأنه يظهر عادة في كل سبع سنوات على العموم بمناسبة انتخاب رئيس للجمهورية.

وهكذا رأينا في العدد الأخير من مجلة «باري ماتش» التي صدرت مباشرة بعد انتخاب السيد الرئيس فاليري جيسكار ديستانغ، مقالا كتبه اثنان من رجال القانون من نقابة القضاة تساءلا فيه حول مسألة هذا العفو الذي يحصل في كل سبع سنوات وتساءلا كذلك على أي مقاييس يتعين إصدار هذا العفو... ولماذا يصدر ولماذا يكون من اللازم إصدار أحكام عليهم إذا كان من الواجب تسريحهم وهكذا ترون أنه فيما يتعلق بمشكل العفو الشامل ليس لنا نظام يتلو نظاماً آخر وإنما حينما نكون نظاماً مستمراً فإننا نصدر العفو الشامل أو العفو لفائدة الأشخاص الذين لم يكن في نيتهم المس بالقوات الحية في بلادهم، وعلى العكس من ذلك فإن الأشخاص الذين يعرضون للخطر — لا أقول المؤسسات لأن المؤسسات لم تكن أبداً في خطر لأن جنورها متأصلة — يشكلون خطراً على التربية الوطنية لمجموع شبابنا الذي يجتذبه العنف قبل أي شيء آخر، وهنا فإن المثل جد سيء ويجب أن نظل في هذه الحالة جد صارمين ولا يجب أن نتذرع بعلة سياسية عندما نرمي بـ «كوكيتل مولوتوف» فهذا غير ممكن، ولا أقبل أبداً أن نطلق صفة اللجنة السياسية على ذلك الشخص الذي يعد القنابل في منزله وبالأحرى إذا كان الشخص جامعياً.



سبته ومليلية وجبل طارق

س — صاحب الجلالة : أود أن أطلب منكم إن كانت المطالب المغربية بالصحراء مطابقة قانونياً مع مطالب إسبانيا في جبل طارق ؟

ج — أتمنى شخصياً وبكل صراحة أن تكون هذه المطالب قوية جداً لأنه إذا أعاد البريطانيون جبل طارق إلى إسبانيا فإن الإسبان سيسلمون لنا سبته ومليلية، إذن آمل مع اعتذاري إلى أصدقائنا البريطانيين الحاضرين هنا أن يكون الملف الإسباني من القوة بمكان لأنه إذا استرجعت إسبانيا جبل طارق فلا محالة أننا سنسترجع سبته ومليلية.

و جواباً عن سؤال عما إذا كانت الجزائر معنية في قضية الصحراء الخاضعة لإسبانيا قال جلالة الملك :

لقد قلت في مستهل هذه الندوة الصحفية ان المغرب ينطلق من مبدأ كونه المعنى الوحيد، وأن هذا هو السبب الذي جعله يطلب رأي محكمة العدل الدولية، ويمكن للبعض أن يعتقد أن موريطانيا معنية غير أن ذلك من اختصاص محكمة العدل الدولية، ومهما يكن من أمر فإن الجزائر لن تكون أبدا معنية بالصحراء. وقد صرحت رسمياً بذلك كما أنه لا حاجة لها بأن تكون معنية بالصحراء، فهي ليست طرفاً في النزاع ولا من حيث المطالبة.

المغرب ونجاح مؤتمر القمة العربي

س — سيحضن المغرب قريباً مؤتمر القمة العربي الذي ستكون له أهمية تاريخية، فما هو الدور الذي سيقوم به المغرب وبالضبط الدور الذي ستقوم به جلاتكم لضمان نجاح مؤتمر القمة ؟

ج — سيعمل المغرب جاهداً على أن يجعل من مقام الوفود مقاماً طيباً أكثر ما يمكن، ذلك أن الطريقة التي سيقم بها شخص في بلد تؤثر كثيراً، ولقد لاحظت ذلك في سير المناقشات وذلك ما يؤثر أيضاً وعلى الخصوص على نضج ووعي المسؤولين العرب أصحاب الجلالة والفضامة الملوك والرؤساء وسمو الأمراء، ووعيمهم بالمشاكل المطروحة، بل وفي صلاحية بعض الحلول التي عليهم أن يتخذوها، وسيقوم المغرب من جهته ببذل جهوده لكي تكون ضيافته في المستوى اللائق، لكنني أرى أن مشاكل الساعة وكثافتها هي التي ستؤدي بهذا المؤتمر إلى اتخاذ القرارات التي سيكون عليه أن يتخذها وستكون قرارات حاسمة.

وعلى الصعيد الاقتصادي سيكون على الدول العربية أن تعرف كيف توجه تطورها وثورتها الإقتصاديتين، ذلك أن البترول سينضب معينه، وينبغي التفكير في حل للتعويض، وينبغي عليهم اتخاذ قرار نهائي أو شبه نهائي في شأن صداقتهم سواء مع أوروبا أو مع الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفياتي أو الدول الاشتراكية، وذلك حتى يقفوا في وجه التأثيرات السلبية أو الإيجابية أو المناقضة التي يمكنها أن تكون في غير صالح تجانس العالم العربي.

إنني لا أريد أن أكون متشائماً، لكنه رغم السمعة التي أصبح يحظى بها العرب ورغم أن إسرائيل لم تكن منتصرة فما هو التغيير الجديد بالنسبة للعام الماضي، أي قبل حرب رمضان ؟. إننا دائماً أمام حالة لا حرب ولا سلم، وعلى الصعيد الجغرافي السياسي وعلى صعيد الأقطار لم يتغير أي شيء مع العلم أنه يجب أن يحدث هذا التغيير لأن حالة مثل هذه ليست من مصلحة العرب ولا يمكن أن تكون إلا لمصلحة خصومهم، إنني أتحدث انطلاقاً من أنه إذا ما حدثت ديناميكية فيجب أن تستمر وديناميكية مؤتمر جنيف كان يجب ألا



توقف، وبعد ذلك ارتباط القوات هناك تسرع التاريخ الذي كشف عن جميع الأحداث، لقد وقفت عجلة التاريخ ولكن تمكينه من السير من جديد أو جعله يتطلب عملاً جدياً وهذا ما أنتظره من مؤتمر القمة العربي.

ليست هناك أحكام بالإعدام

س — صاحب الجلالة : لقد أشرتم منذ قليل إلى الإفراج عن المعتقلين السياسيين، وهناك من يتذكر في نفس الوقت أنه كان هناك سبعة أشخاص محكوم عليهم بالإعدام، فهل ستصدر في المغرب أحكام أخرى بالإعدام ؟

ج — في الوقت الراهن ليس هناك أشخاص محكوم عليهم بالإعدام لأن أولئك الذين حكم عليهم بالإعدام هم أولئك الذين شاركوا في حوادث مارس 1973 وهم أنفسهم أولئك الذين جاءوا من الخارج وأرادوا خلق الإضطرابات فخلقوها وقتلوا الأشخاص مستعملين أسلحة أجنبية ومعتمدين في ذلك على تمويل أجنبي، فمن الضروري بالنسبة هؤلاء أن يصدر في حقهم حكم الإعدام مع تنفيذه وقد تم فعلاً تنفيذ ذلك الحكم، وفي الوقت الراهن إذا استثنينا المعتقلين من المجرمين مثل مرتكبي الجرائم بدافع العاطفة ومن شاكلهم وهم في انتظار العفو لا أعتقد و آمل ألا تكون هناك أحكام أخرى.

استغلال خيرات الصحراء

وعن سؤال حول حق المغرب في اختيار شركائه المحتملين من أجل استغلال خيرات الصحراء قال جلالة الملك :

إن الأمر يتعلق بحق كل شعب مستقل في إشراك من أراد.
فعندما يعقد لبنان مثلاً أوفاقاً تجارية مع بلدان أخرى أو يمنحها تسهيلات فلن يقال له بأي حق فعلت هذا، إنه بحكم حقنا في اختيار أصدقائنا وبحكم حسن معاملة جيراننا، فلو تصرف بعض بلدان الشرق الأوسط بنفس هذه الفلسفة مع البحث دائماً عن علاقات طيبة مع جيرانها لكان الشرق الأوسط منذ زمن بعيد مفروشاً بالذهب من الرباط إلى الرياض. فهذا هو الحق وتلك هي الحقيقة.

س — صاحب الجلالة، لقد استطعنا بفضل وزارتك في الأنباء والمسؤولين في أكدير زيارة المناطق الواقعة على الحدود ولاحظنا أن هناك مخططاً واسعاً للتنمية ألا وهو مخطط تنمية طانطان التي أصبحت أهميتها تزداد يوماً بعد يوم فما هي مخططاتكم لتنمية الصحراء عندما تصبح محررة ؟

ج — الحقيقة أن هذا سؤال مهم، لأننا نرى الآن إقليم طرفاية وكأنه معزول لكن ينبغي في نظري أن ننظر إليه ضمن مفهوم صناعي على نحو ما يقال عن المشاريع المندمجة، فالأمر يتعلق بإقليم ينبغي دمجها في مركب أكدير وطرفاية والصحراء المغربية في المستقبل.

ولا يمكن بالنسبة لمشاريع استصلاح طرفاية مباشرة العمل إلا بكيفية جزئية لأنه كان من المنتظر الاستفادة من مناجم، أعتقد أنها أهم من تلك التي اكتشفت في ناحية ميدلت، فالأمر يتعلق بعدة مئات الملايين من الأطنان، ينبغي قبل كل شيء خلق ظاهرة المعايير، ويمكنني أن أؤكد لكم أن المنطقة تتوفر على ما يكفي من الماء إذ يكفي التنقيب في عمق يتراوح بين مترين واثني عشر متراً للعثور على الماء العذب.



وفي السنة القادمة سأطلب منكم العودة إلى هنا كي تشاهدوا زهاء عشرين منطقة مسقية في جميع هذه الناحية تتراوح مساحة كل منطقة منها بين خمسين وستين هكتاراً.

وعندما تتصور أن نوعية الخضر والفواكه التي تنمو في تلك المنطقة ضخمة جداً وإذا ما حولنا هذه المنطقة على الصعيد الفلاحي بإنشاء زهاء عشرين أو ثلاثين دائرة سقوية وإذا تمكنا من استخراج الصخور النفطية التي نأمل أن نجعل منها مصدراً للطاقة ومصدراً للكولوريات ومصدراً للنفط فيحملنا ذلك على إنشاء ميناء وإحداث أحياء عمالية وتوسيع شبكة الطرق، وسيغير ذلك حتماً من مظهر المنطقة، غير أنه لا ينبغي انتظار انطلاقة اقتصادية مدهشة خلال السنوات القليلة القادمة، لكن هذه الانطلاقة ستكون باهرة لأنها ستشمل منطقة صحراوية وستم بنفس طويل كما تتطلب الوقت الكافي.

طريق الإستفتاء سيؤدي بنا إلى النزاع

س — صاحب الجلالة ماهو نوع الإستفتاء الذي أوصت به منظمة الأمم المتحدة، فما المحتوى الذي يجب أن يكون عليه هذا الإستفتاء ؟ (سؤال من مندوب الإذاعة التونسية).

ج — إننا سنعمل كل ما في وسعنا حتى لا يكون هناك استفتاء، لأن طريق الإستفتاء سيؤدي بنا إلى نزاع مع منظمة الأمم المتحدة، وهذا ما لا نريده، وطريق الإستفتاء سيؤدي بنا إلى أخطار لأنني كما قلت ان القليل من الإستفتاءات هي التي نجحت في العالم، ولهذا سنعمل في إطار الأمم المتحدة نفسها ومعها وليس خارجها أو ضدها من أجل التفاوض المباشر مع إسبانيا.

ولا أريد أن أتكلم الآن عن الإستفتاء لأنه بالنسبة لي لا يمكن تحقيقه ولا يمكن الذهاب إلى هيئة دولية بملفين، بل يجب الذهاب بملف واحد والدفاع عنه إلى النهاية، وإذا لم يتحقق المبتغى فيجب أن نحمل ملفاً آخر، وكما تعلمون أنه عندما يذهب أحد المحامين بطريقتين للدفاع فإنه لن يكسب أي ملف.

تقرير المصير بين الصحراء وفلسطين

س — فيما يخص قضية فلسطين تطالب الدول العربية بحق تقرير المصير فإذا طالب المغرب بعدم الإهتمام بتقرير المصير بالنسبة للصحراء فقد تكون هناك سابقة تستفيد منها إسرائيل ؟

ج — إنها تماماً ليست نفس القضية، كما أن كيفية التفكير ليست متماثلة تماماً، فليس هناك تشابه بين حق تقرير المصير المطالب به في الصحراء وحق تقرير المصير المطالب به للفلسطينيين والإسرائيليين. ان المسألة مختلفة تماماً، فالمعطيات ليست هي هي، ولا يمكن أن يؤدي الأمر إلى أية سابقة مقلقة.

س — فيما يخص الصحراء لقد أشرتم يا صاحب الجلالة إلى الأمم المتحدة والمحكمة الدولية في لاهاي والجامعة العربية، إلا أنكم لم تشيروا إلى منظمة الوحدة الإفريقية التي ساعدت على حل عدد من مشاكل الحدود وخاصة في المغرب الكبير ؟

إنني لم أشر إلى ذلك لأن إسبانيا لن تقبل بتحكيم منظمة الوحدة الإفريقية كما أن قرارات المنظمة الإفريقية لا تلزم سوى الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الإفريقية ولا تلزم بلدا ليس عضوا فيها.



وموريطانيا أين كانت ؟

س — فيما يتعلق بالمشكل الذي يمكن أن يحدث لكم مثلاً مع موريطانيا أو ربما مع الجزائر ؟

ج — لأجل هذا فإن ملفنا على الشكل التالي :

إن محكمة العدل الدولية هي التي ستحدد ما إذا كانت الصحراء التي احتلتها إسبانيا أرضاً مواتاً بحيث أن إسبانيا عندما وصلت إليها وجدها مساحة فارغة بدون سلطة وفي هذه الحالة لن يكون هناك أي مشكل وسأقبل الاستفتاء ولكن ماذا سيكون الأمر لو قالت محكمة العدل إن هذه الصحراء لم تكن أبداً قطعة من موريطانيا وماذا كانت موريطانيا لما كانت الصحراء ؟ إن موريطانيا لم تكن موجودة البتة ونحن نتوفر على حجج تؤكد أننا حكمنا الصحراء بينما لم توجد موريطانيا إلا بموجب قانون إطار تقرير المصير ولم تبد موريطانيا أبداً أي تحفظ سواء لدى الحكومة الفرنسية أو لدى الحكومة الإسبانية، وكنت أقول للرئيس المختار : لتحدث فيما بعد وعندما نكون جيراناً نتفق لتحقيق حسن الجوار إلا أنه عندما تقول محكمة العدل الدولية إن قضية الصحراء تم المغرب وموريطانيا على قدم المساواة وأن وراثتهما متعادلة فإنه في هذا الوقت أقبل الاستفتاء وبعينين مغمضتين لأن المحكمة تتكلم بالقانون وليس بالسياسة لكن ذلك سيثير استغرابي.

س — لقد قالت جلاتكم منذ قليل أنه بعد استعادة الصحراء سيعيد المغرب النظر مع موريطانيا في علاقاته وتعاوناته وحسن جواره، وفي الطريقة التي ستبني في تخطيط الحدود فمعنى ذلك أن الصحراء الخاضعة حالياً للسيطرة الإسبانية ستكون لها حدودها الحالية وسيكون هناك تقسيم محتمل بين موريطانيا والمغرب ؟

ج — إننا لا نقسم أبداً ما نطالب به، إننا نضع معالم الحدود ولكن لا نقسمها.

س — لقد تحدثتم مبدئياً عن مؤتمر قمة عربي إفريقي الذي حددته اللجنة السياسية للجامعة العربية في القاهرة وسيناقش في مؤتمر القمة المقبل بالرباط، ولقد استقبلت فكرة المؤتمر بارتياح في أفريقيا لأن الإعتقاد السائد أنه من الضروري تنمية التضامن الموازي العربي الإفريقي وهذا يتطلب من جلاتكم بمناسبة انعقاد مؤتمر القمة العربي أن تكونوا من المدافعين عن هذه القضية ؟

ج — يمكن أن أؤكد لكم اهتمامي الكبير في هذا الميدان لأنني أريد بقوة ألا يتسرع إخواني الأفارقة في الحكم على الموقف الذي اتخذته الدول العربية في حقهم، لسنا بناكرين للخير، ولن نكون كذلك يوماً ما، غير أن هناك مواعظ تنتظر الدول العربية يمكن لي أن أقول لكم، سيثير إعجابكم أنني خضت حرب أكتوبر وأرسلت رجالي وعتادي وتركت هذا العتاد في الميدان وأنفقت الكثير من المال ورغم ذلك ما زلت أؤدي الثمن العالي للبتروول..

لم أستفد بأدنى تخفيض حول ثمن البرميل من النفط، واضطررت إلى أداء الثمن الأقصى، ولقد أدت هذا الثمن وكنت أتمنى أن تقوم الدول العربية بتنظيم نفسها، وإني على يقين أن ذلك سيتحقق، ويمكنني أن أؤكد لكم أن مؤتمر الرباط سيلج كثيراً حول هذه القضية، وبما أن المغرب من إحدى الدول العربية والأفريقية، قررت من أجل معالجة هذه الظاهرة شيئاً ما أن يبدأ بخيراته الطبيعية لتمكين الدول المتضررة من الاستفادة من كامل التسهيلات، ويمكنني أن أؤكد لكم أن هذه الدول ستجني فوائد من الفوسفات.

وليست هذه إلا خطوة أولى، وأؤكد أن العرب كانوا ملزمين بأداء أثمان الأسلحة فوراً ومباشرة بالدولار مما يتطلب مليارات عديدة ويراجع العرب حالياً سياستهم البترولية داخل بلدانهم لأن الشركات البترولية لم تكن



مؤممة ولا نصف مؤممة، لقد كانت بعض الشركات التي تحتفظ بحصة من ملايين البراميل في البلدان المنتجة هي التي تقوم بتوزيع البترول وبيعه في العالم.

لهذا إذا طلب بلد إفريقي من العربية السعودية أن تسلمه بعض الملايين من الأطنان فلا يمكن أن تأخذ ذلك إلا من مخزونها مثلاً لأن علاقتها مع الشركة يفرض عليها أن تمنع أي شيء على الشركة وجميع الشركات البترولية في العالم العربي في طريق التأميم أو تشارك بحصة الأغلبية في الشركات البترولية وفي هذه الأثناء يمكنهم أن يتخلوا عن الكميات البترولية التي لم يعودوا في حاجة إليها ويمكن أن يضعوا أسعاراً تفضيلية تجاه بعض المناطق إلا أن هذا يتطلب بعض الوقت، وأريد ألا يفهم الإخوان الأفارقة أن العرب تجاهلوهم، إن العرب والأفارقة كانوا يتجاهلون بعضهم البعض منذ وقت طويل ويلزم بعض الوقت ليتعارفوا جيداً ويمكنني أن أمنحكم التزاماً شخصياً أن هذه ستكون إحدى النقاط الرئيسية لمؤتمر القمة الذي سيعقد إن شاء الله في 26 أكتوبر المقبل بالرباط.

وحدة المغرب العربي

س — صاحب الجلالة هل لكم أن تعبروا لنا عن شعوركم إزاء الحوار العربي الأوروبي الذي شرع فيه ؟ وهل تعتقدون أنه سيقف عند حدود مشاكل البترول والإقتصاد أم أنه سيتسع ليشمل القضايا السياسية والثقافية والصعوبات التي يمكن أن يعرفها هذا الجانب والترددات التي يمكن أن يبدىها الأوروبيون لأسباب نعرفها ؟

ج — سأجيبكم ؛ فأقول لكم أولاً إن ذلك الحوار ليس بحوار حقيقي، وأن الأمر يتعلق باتصالات وليس انتداب السيد محمود رياض سوى انتداب محدود وأنه كلف بإجراء اتصال استطلاعي وليس لإجراء المفاوضات.

س — صاحب الجلالة هل فكرة بناء المغرب الكبير ما زالت دائماً حية رغم اختلاف الأنظمة بين المملكة المغربية والجمهورية الشعبية للجزائر والجمهورية الرئاسية لتونس ؟

ج — لا أظن أننا بإمكاننا أن نعتبر — انطلاقاً من اختلاف الأنظمة — أنه من المستحيل القيام بشيء بسبب هذا الاختلاف مثلاً لا شيء يعوقنا من إنشاء برلمان مشترك يرأسه بالتناوب مغربي وجزائري وتونسي كما أنه لا شيء يعوق هذا البرلمان من إصدار توصيات وقرارات على صعيد المشاورات الدبلوماسية والصعيد الدفاعي والتخطيط وكذا مجال تخطيط المجموعات الصناعية الكبيرة التي يجب أن يحققها بعضنا للبعض الآخر قصد استخدام مواردها السياحية ووسائل النقل بصورة مشتركة سواء كانت بحرية أو برية أو جوية كما أنه لا شيء يعوق أن يقدم هذا البرلمان توصيات وقرارات حول الكم والكيف الذي يجب أن تكون عليه الأطر الوسطى والعليا التي من الواجب علينا تكوينها ليس فقط بالنسبة لحاجياتنا الشخصية بل وحتى بالنسبة لحاجيات الدول التي تسير في طريق النمو في القارة الإفريقية، ولا أعتقد أن اختلاف الأنظمة في أوروبا عاق أوروبا عن أن تسير أكثر فأكثر في طريق الوحدة فالفرق بين الأنظمة له أهمية قصوى إذا استلزم الاندماج ذلك إلا أنه انطلاقاً من اللحظة التي لا يوجد فيها اندماج أو في الوقت الذي تحتفظ فيه كل دولة بشخصيتها فإن الفرق بين الأهداف والفرق بين الآفاق التي ستجعل فكرة المغرب الكبير مستحيلة وإنما كلما اعتبرنا ذلك ممكناً أعتقد أنه بوسعنا عن طريق جمعيات منتخبة شعبياً تمثل حقيقة أطر الأمة وعن طريق منظمات مختصة والتناوب على الرئاسة أن نصل إلى بناء المغرب العربي.



حقاً هناك ثغرة، وتتجلى في التباين الموجود على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي، الاجتماعي بالنسبة للنظام الجزائري الموجه إذا ما قورن بالنظام المغربي أو النظام التونسي النصف الليبرالي أو النصف الموجه. وإذا كانت هناك ثغرة فينبغي العثور عليها في هذا المجال لا في تباين الحكومات أي العثور عليها في تباين أسس الاقتصاد وحتى في هذا الباب يمكننا أن نشرع في عملنا على مراحل، وألا نبحت في تسوية المستحيل، بل في تحقيق الممكن مرحلة تلو مرحلة وخطوة تلو الأخرى.

وأريد أن أشكركم على الإلتباه الذي أوليتموه وقد أحسست من خلال أسئلتكم الإصرار على التعمق أكثر والمعرفة والإدراك الكامل للقيام بعملكم كصحفيين على الوجه الأحسن لأنكم المرأة الساطعة لمشاكل الساعة. وقد قضيت معكم لحظات ممتعة لأن لي شعوراً جماعياً، الشيء الذي جعل الحوار الوجداني يشدني حقيقة أكثر من الحوار الشكلي للغة المتداولة. وآمل أن الحوار الذي ستخصصونه لنا سيفيدنا ويفيدنا كلما أحس واقتنع قراؤكم أنكم لا تكتبون إلا ما تعتقدونه وأرجو الله تعالى أن يعينكم وأشكركم كثيراً.

الأربعاء 1 رمضان 1394 — 18 شتنبر 1974